الاقتصاد البنفسجي بين البصمة الثقافية و مخرجات التثاقف

العربي العربي ، غريسي العربي

الإرسال: 22/02/2021
القبول:12/06/2023
النشر:28 /06/2023

ملخص : في ظِلّ الأزمات البنيوية التي عرفها النظام الرأسمالي؛ والاكراهات البيئية؛ وافرازات العولمة بعد انهيار المعسكر الشرقي؛ وقصر المقاربات التقليدية في تقديم حلول ناجعة؛ جاء الاقتصاد البنفسجي ليعيد موقع الثقافة في علاقتها بالاقتصاد، مانحًا السلع والخدمات بعدًا ثقافيًا، ومُبْرِزًا لأهمية قطاع جديد وهو قطاع اقتصاد الثقافة. وتروم هذه الدراسة؛ إبراز أهمية الاقتصاد البنفسجي من خلال تركيزنا على عمليات التثاقف والبصمة الثقافية ودورهما في تجسيد الاقتصاد المستدام اجتماعيًا.

الكلمات الدالة: الاقتصاد البنفسجي، الاقتصاد الأخضر، التثاقف، البصمة الثقافية، الاقتصاد الاجتماعي.

The Purple Economy between the Cultural Footprints And the Outcomes of Acculturation

Abstract

In the context of the structural crises in the capitalist system; the environmental constraints; the exigencies of globalization after the Soviet Union collapse; and the shortening of traditional approaches to provide efficient solutions. The purple economy has restored a new vision providing goods and services a cultural dimension. Demonstrating the importance of a new sector called the cultural economy.This study aims; highlighting the importance of the purple economy through our focus on the processes of acculturation and the cultural footprint, in order to achieve the sustainable social economy.

Keywords: Purple Economy, Green Economy, Acculturation, Cultural Footprint, Social Economy.

لا أحد ينكر أن العالم عرف طفرات وقفزات تكنولوجية عملاقة؛ غيَّرت ملامح وبنية النظام الدولي بايجابياته وسلبياته. ولا يمكن لجاحِدٍ أن يُنْكِـرَ أن حجم التحدّيات زاد وارتفع بمتتالية هندسية؛ أثبتت عجز وقِصَرَ المقاربات التقليدية في تقديم حلول ناجعة؛ للإكراهات الصعبة التي واجهها المجتمع الدولي بعد نهاية القرن العشرين. كما أن التغيرات الدولية، وأزمة النظام الاقتصادي الليبرالي، وخطر نضوب الموارد الطبيعية، والتوجه نحو العولمة؛ حتَّم التفكير في أطروحات جديدة تروم حلَّ المشاكل الاقتصادية، وتحسين الرفاه الاجتماعي. ولم يعد الاقتصاد الأخضر قادرًا على مواجهة كل هذه التهديدات؛ وتقديم حلول لها.

كَثُرَتْ المبادرات التي تَوَخَّتْ البحث عن أفضل الطرق؛ لتجسيد التنمية المستدامة. فبرز تيار يرى في الثقافة ركيزة ومخرجًا يمكن التعويل عليه لتجاوز الأزمة. فكان للعولمة دورٌ في إبراز أهمية البعد الثقافي، في بناء الاستراتيجيات. ولم يعد التنوع يعني الصدام؛ بل هو مصدرٌ للثراء. وغدا يُنْظَرُ إليه كجسر لتجاوز الهويات المجزَّأة؛ ومجالاً للتفاعل وتبادل المنافع والخبرات، وعنصرًا يُوَّلِدُ الابتكار والتَكيُّف والنمو المتوازن.

تأسيسًا على ذلك؛ جاء الاقتصاد البنفسجي ليُعزِّز هذه المقاربة؛ ويدعو إلى الاستثمار في البعد الثقافي؛ كونه قيمةً مضافةً، وتثمينه في سلسلة الاستغلال للقدرات الاقتصادية. وجعل الاقتصاد؛ وسيلة لتجسيد التنوع الثقافي، وتشجيع الشركات المنتجة للسلع الثقافية. وبالتالي إعادة النظر في علاقة الثقافة بالاقتصاد؛ وغدت النماذج التنموية بدون ثقافة، هي عولمة للمنتجات مع افقار للمضمون.

وبدأ الحديث عن اقتصاد الثقافة؛ وربحية الاستثمار فيه، وبصمات ذلك على التماسك الاجتماعي وبناء الهويات. والنظر إليه كعامل للتجديد، ومحرك لديناميكية الحياة الاقتصادية. وكان للمقاربات النسوية دورٌ في تعزيز هذا التوجه الجديد. كما أولت مراكز البحث والشركات الكبرى؛ أهمية قصوى لهذا المتغير، من خلال مراعاة البعد الثقافي في إنتاج السلع والخدمات. واعتبار الاقتصاد البنفسجي؛ نموذج يروم التنمية المستدامة من خلال التثاقف العمودي والأفقي؛ وافرازات ذلك على البصمة الثقافية، ومخرجاتها الإيجابية، على الاقتصاد المستدام اجتماعيًا.

اشكالية الدراسة وتساؤلاتها: تروم هذه الدراسة؛ الإجابة على الإشكالية الجوهرية المتمثلة في تشريح أسس الاقتصاد البنفسجي، وخلفيات المطالبة بانتهاجه. وتساؤلات فرعية تتمثل في ماهية التجلّيات؛ وتأثيرات الثقافة على الاقتصاد؟ وما هو المقصود بالتثاقف العمودي والأفقي؟ وماهي محدِّدات البصمة الثقافية؟ مع عرض أبرز المقاربات في هذا الحقل؛ وخلفيات توظيف هذا المفهوم ذو اللون البنفسجي، لون الخيال والابداع.

فرضيات الدراسة.

الفرضية السلبية: الاقتصاد البنفسجي؛ هو مخرج للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة للنظام الرأسمالي.

الفرضية الإيجابية: الاقتصاد البنفسجي؛ مقاربة تجاوزت الاقتصاد الأخضر، تروم تجسيد الاقتصاد المستدام اجتماعيًا.

أهداف الدراسة: **تكمن في حداثة الموضوع. وتتباين الأهداف بين عِلْمِية وعَمَلِية يتوخاها هذا الحقل الجديد في التحليل الاقتصادي؛ قصد تجاوز الاكراهات البيئية، والضغوطات التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي، وتأثيرات ذلك على مستوى الرعاية والرفاه الاجتماعي. مع طرح فرضيات وتساؤلات واعتماد منهجيةٍ؛ تساعدنا على فكِّ الخيوط الرابطة بين مختلف المتغيرات المشكلة لنسيج**

هذه الظاهرة الاقتصادية. معتمدين على مراجع باللغات الأجنبية التالية؛ الإنجليزية والفرنسية والاسبانية. مع الاشارة إلى شُحِّ المراجع باللغة العربية لهذا الموضوع، إن لم نجزم بانعدامها.

تقسيمات الدراسة: تمحورت حول ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: تناول محطَّات بروز الاقتصاد البنفسجي؛ وأسباب ظهوره كإجابة على الأزمات البنيوية للنظام الليبرالي، والتعاريف المختلفة لهذا التخصُّص الجديد.

المحور الثاني: تعرض بالتفصيل لمساحات التقاطع بين الثقافة والاقتصاد؛ وبروز التوجهات الابستمولوجية الجديدة في ظِّل العولمة. ومحاولة الاقتصاد البنفسجي تقديم قراءة معكوسة لموقع الثقافة في العولمة؛ من خلال تشجيع التثاقف العمودي والأفقي، ورسم حقل تفاعل تؤطره البصمة الثقافية.

المحور الثالث: تناول أركان الرؤى الجديدة للاقتصاد البنفسجي؛ والدعوة لتشجيع الاستثمار في البنى التحتية؛ بغية الارتقاء بمستوى الرفاه، وتجسيد الاستدامة في الاقتصاد الاجتماعي.

أولاً: الاقتصاد البنفسجي، من التعريف إلى محطَّات تبلور المفهوم.

1-الأزمات الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي، وملامح الاقتصاد البنفسجي.

إن أزمة النظام الليبرالي بشقَّيه السياسي والاقتصادي؛ وجملة التحدِّيات التي واجهها مع بداية القرن الواحد والعشرون؛ كالأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفاع البطالة، والاكراهات البيئية المتفاقمة، وبعض توصيفات المقاربات النسوية وتشريحها للأزمات؛ سببه نقص في الرعاية. حيث يغدو المجتمع أقل قدرة واستعداداً على توفير فرص العمل اللائقة، وانعكاسات ذلك على مستوى الرفاه. وعلى الرغم من هيمنة هذا النظام على المشهد العالمي لأكثر من ثلاثة قرون؛ إلاَّ أن تناقضاته الداخلية، أظهرت أن هذه الأزمات هيكلية ومتأصلة بعمق في نشاطاته العضوية، كتعايش الثروة والفقر، وتدهور سوق العمل وطول ساعاته، التوجه التنازلي للأجور، وضعف الأمن الوظيفي...كما أن اقتصاد السوق اليوم؛(Ilkkaracan, 2018, pp. 1-2) هو نظام يعاقب الذين يقدمون خدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويكافئ الذين يفعلون عكس ذلك.

هذه المؤشرات؛ أسَّست لغياب المساواة بين الجنسين، وزيادة التباين بين الأسر وفق انتماءاتها الطبقية، العرقية والاثنية...ومثالب مخرجاتها كالضغوط النفسية. كما أن الهجرة الدولية للعمالة المنزلية؛ أثَّرت على الرعاية العائلية واستقرار أفرادها، تولَّد عن سلبيتها انعدم المساواة على أصعدة متعددة.

إن الاقتصاد الأخضر؛ جاء كإجابة مستقبلية لنظام اقتصادي يقترح حلولاً للإكراهات البيئية، ولمواجهة التحدِّيات النسقية لأنظمة مختلفة. أما الاقتصاد البنفسجي؛(Pigeolet, 2016) هو انعكاس للمعنى الرمزي لهذا اللون؛ لون الابداع والخيال والتكيُّف مع خصوصيات كل الجزئيات؛ وهو مشحون بإرادة تشجع على الابتكار. (İpek İlkkaracan, 2016, p. 02) إنه لون اعتمدته الحركات النسوية في العديد من دول العالم.

إن مصطلح الاقتصاد البنفسجي؛ يروم نقل المقاربة النسوية لنظام اقتصادي قائم على المساواة، إلى شرائح أوسع من المجتمع المدني، وإعادة النظر في الرؤية الجماهيرية للاقتصاد الأخضر. رأى فْلُو "Flo"؛ أن هاجس الانشغال بالنمو الاقتصادي المادي في النموذج الاقتصادي الرأسمالي؛(İpek İlkkaracan, 2016, p. 02) لم يعالج متطلبات الرعاية المتعلقة بالحفاظ على الإنسان، والاستقرار الاجتماعي، ومتطلبات النظام الإيكولوجي بشكل كافٍ، بل ساهم في خلق الأزمات وتقويتها. أما "Himmelweit" فحذَّر من هكذا ميكانزمات؛ التي تدفع بالتحول الحتمي نحو مجتمع أقل قدرة واستعدادا للوفاء بمعايير الرعاية، إذا لم يكن هناك تدخل من قبل السلطات السياسية، واهتمام من لدنها.

إن الاقتصاد الأخضر؛ ينبهنا على أننا نعتمد على الثروات الطبيعية للأرض بشكل أساسي؛ وهي عناصر مهمة في رفاه الانسان، مع وجوب إنشاء نظام اقتصادي يحترم النظم الايكولوجية. أما الاقتصاد البنفسجي؛ فيعتبر الاهتمام بالوظائف مكون أساسي لنسيج الرفاه، ما يُحتِّم ضرورة بناء نظام اقتصادي يتيح توفيرها بطريقة مستدامة، دون اعتماد آليات تكرس عدم المساواة حسب نوع الجنس، الطبقة أو الأصل. فالوظائف اللائقة لا تخدم رفاه الانسان والمجتمعات فقط؛ بل تحافظ على الاستدامة البيئية والنظام الأيكولوجي.

التعاريف المختلفة للاقتصاد البنفسجي.

هناك العديد من التعاريف، يمكننا أن نذكر منها ما يلي: **هو ذلك الجزء من الاقتصاد؛** الذي يساهم في التنمية المستدامة، (Economía púrpura, 2018) من خلال تعزيز الإمكانات الثقافية ومراعاة جوانبها في تحديد قيمة السلع والخدمات.إنه الاقتصاد الذي يتناسب والمجموعات السكنية؛ وأبعادها الثقافية في ظِّل العولمة. كما يرتبط النشاط الإنتاجي فيه بالحيوية الثقافية لكل إقليم؛ والاستفادة من البعد الثقافي الملازم لكل قطاع.

- **يشير الاقتصاد البنفسجي** إلى نظام اقتصادي (Purple Economy, 2016) يركز على الاستدامة في الوظائف والرعاية "Care" الإنسانية من خلال تحمل النظام محليا للأعباء والتكاليف. مثلما ينشد الاقتصاد الأخضر؛ استدامة الطبيعة والحفاظ عليها، فإن الاقتصاد البنفسجي يعتبر العمل الإنساني عنصرًا أساسي الرفاه الإنسان. أي إنشاء نظام اقتصادي يعمل على توفير الرفاه بطريقة مستدامة؛ دون اللجوء إلى آليات تعيد إنتاج التفاوتات على أسس تمايز غير عقلانية؛ كالعرق أو الجنس أو الدين.
- **الاقتصاد البنفسجي**: لكل نشاط بشري بصمة ثقافية؛ (L'économie mauve, une nouvelle alliance entre culture et économie, 2015) تترك أثارها على البيئة. ويهدف الاقتصاد البنفسجي تأطير هذه النشاطات؛ قصد تحسين هذه البصمة عبر تشجيع الثراء والتنويع الاقتصادي. إنه اقتصاد " Transversale" أفقي؛ يعتمد على الجانب اللامادي، ويروج لاستهلاكٍ أقل للموارد الطبيعية؛ مع تكييف للمؤسسات ومعطيات السوق الجديدة.
- **إذًا هو نظام اقتصادي؛** يتمحور حول الاستدامة في رعاية العمل التضامني، من خلال إعادة التوزيع الداخلي لتكاليف هذه الرعاية، ويتحملها النظام. مثل استراتيجية الاقتصاد الأخضر في توفير التكاليف البيئية عبر استيعابها ضمن أنماط الإنتاج والاستهلاك.

3-الاقتصاد البنفسجي، ومحطَّات تبلور المفهوم.

ظهر هذا المصطلح(The Purple Economy: an Objective, an Opportunity, 2013, p. 02) للعلن لأول مرة في فرنسا يوم 19 ماي 2011؛ بمبادرة من وكالة ديفرسوم "Diversum"[1] في بيان نشر بجريدة "Le Monde" الفرنسية. وعقدت الجمعية المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي شهر أكتوبر 2011، (Jacinthe, 2012, p. 02) تحت رعاية كل من اليونسكو، المفوضية والبرلمان الأوربي، وشريكيهما وزارتي الثقافة والاتصال الفرنسيتين. وقد جمعت الطبعة الأولى؛ مشاركون من تخصصَّات مختلفة، أكَّدوا على أهمية الثقافة في الدوائر الاقتصادية، مع تبادل لمبادرات وممارسات وسياسات أُطْلِقَّت لهذا الغرض.

خَلُصَ الملتقى عبر تقريره الختامي في جزئه الأول؛ مُرَكِّزًا على جدلية العلاقة بين الثقافة والاقتصاد. أما في الجزء الثاني؛ فحاول تقديم أحسن تعريف للاقتصاد البنفسجي والأُسُسَ التي يركن لها، والتأسيس لخريطة مبدئية للمهن المعنية؛ والجهات الفاعلة، والوسائل المدعمة له، ومن يتحملون مسؤولية بنائه. إلى جانب تحديد نقاط التقاطع بين الاقتصاد البنفسجي، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد "؛ وتأثير الجماعات والأشخاص Cultural Footprintالاجتماعي. ومحاولة تحديد خصائص قياس ما يعرف بالبصمة الثقافية " على البيئة الثقافية. والتقى فريق العمل في سِتِّ مناسبات؛ امتدَّت من سبتمبر 2012 إلى أكتوبر 2013.

في يونيو 2013؛ (Purple Economy, 2016) تم نشر توصيات أول مجموعة عمل مشتركة بين المؤسسات المعنية بالاقتصاد البنفسجي. ضمَّت خبراء من اليونسكو، ومنظمة التعاون والتنمية، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، وشركات، وفعاليات من المجتمع المدني. صدر عنها وثيقة سلَّطَتْ الضوء على ظاهرة التثاقف"Culturalisation" وتفاعلاتها، احتمالية تأثيراتها البنيوية على أي اقتصاد، وأثار ذلك على فرص العمل والتكوين. وميَّز التقريربين المهن، والوظائف البنفسجية. : L'économie mauve) (Un objectif, une opportunité, 2013, pp. 12-13 فالأولى ترتبط مباشرة بغاية بيئتها الثقافية؛ مثل البنائين والمهندسين. بينما الوظيفة تخضع لعملية التثاقف؛ كالمناصب في الموارد البشرية، أو وظائف التسويق والاتصالات. وقد أشارت الوثيقة المرجعية التي نشرت في يونيو 2017؛ إلى جوانب مختلفة من المحيط البشري الذي يمكن للاقتصاد أن ينتج فيه فوائد ثقافية؛ مثل الهندسة المعمارية، التدريب، الفن، الخيال، التراث، المهارات الاجتماعية...

لقد كان للعولمة(The Purple Economy: an Objective, an Opportunity, 2013, p. 02) دور في إعادة توزيع السلطة، الذكاء، ومخرجات ذلك على مستوى الرفاه، وإعادة التموقع الثقافي؛ وهندسةٍ استفادت منها الدول المتطورة أكثر من غيرها. ما حَتَّم اعادة النظر في أساليب النمو المعتمدة؛ لسلبياتها على المدى الطويل، والنظر في الخلفيات الثقافية، ومنها العلاقة بين الثقافة والاقتصاد. كما أن توحيد أساليب الإنتاج دون مراعاة الأبعاد الثقافية المحلية؛ يؤدي إلى هدر للموارد، ونأيٍ عن الجدوى. أما إدراج المجال الثقافي؛ فيقدم خدمةً للاقتصاد ولقطاعات أخرى. فعلى الثقافة أن تكون المُحَفِّز لكل النشاطات البشرية؛ لأن كل اللاعبين يستمدون الهامهم من الثقافة، وينتجون معارف ثقافية متباينة. (The Purple Economy: an Objective, an Opportunity, 2013, p. 05) وللعولمة افرازات تجلَّت في:

[1]-**DIVERSUM** : L'agence de notation extra-financière, Diversum SAS. هي وكالة تخضع لها نشاطات حوالي 2000 منظمة من أوربا وأمريكا الشمالية للتقييم وفق نموذج للتنقيط تخضع له القطاعات التالية : الموارد البشرية، الاتصالات، الاشهار، الضمان الاجتماعي، الحكامة بغية معرفة مدى التواجد الثقافي في برامج المؤسسات حيال التنمية المستدامة.

- ابرازها لدرجة التفاعل بين الثقافة والاقتصاد.
- أن الوعي العالمي بثقافة بيئية مشتركة؛ يساعد على فقه مخرجات التفاعل بين الثقافة والاقتصاد؛ عبر قياس البصمة الثقافية للمجموعات والأفراد.
- أن التحول نحو الاقتصاد الثقافي؛ له آثار مستقبلية على العمالة والتدريب.

ثانيًا: جدلية العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، ومجالات التأثير.

1-انهيار المقاربات التقليدية، وبروز اتجاهات معرفية جديدة.

إن التطور التكنلوجي الهائل الذي عرفه العالم؛ وكذا التجاذبات الجيو-سياسية والديمغرافية، تركت بصمات غائرة على المشهد السياسي العالمي، كما شكَّكت في العديد من المقاربات والنظريات التي خيَّمت على الحقل الابستمولوجي والمعرفي؛ وقوَّضت ركائز أسس التوازنات الاقتصادية والسياسية التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة، وسياسة الانفراج والتعايش السلمي. وغدا من المعقَّد التفكير في توظيف نفس الوسائل والآليات؛ لمواجهة ظواهر جديدة، تستلزم الدِّقة والسرعة في إيجاد الحلول.

هذا المشهد الجديد؛ دفع بإعادة النظر في جدلية العلاقة بين الثقافة والاقتصاد. حيث لم تعد الثقافة للتباهي والترف العلمي؛ بل غدت وسيلة ضرورية للتنقيب عن الحلول وتقديم الوصفات الناجعة؛ للأزمات الخانقة التي تعيشها الساكنة على مستوى المجتمع الدولي. بل إنها نظام إيكولوجي شديد الحسَّاسية للنشاطات البشرية؛ من حيث التأثير على التوازنات التي تشكل الثراء الثقافي؛ عبر توظيف وسائط الفضاء الأزرق؛ في التأسيس للوحدة والتنوع، والاثراء والابداع، أو نشر الفتن واذكاء النزاعات العرقية والصدامات الاثنية، وتأثيرات ذلك على الرفاه والتقدم الاقتصادي.

إن أي سلوك بشري يترك بصماته الثقافية؛ ويصنع بيئة اقتصادية تخضع لقيَّم معينة. هذا التفاعل بين الحقلين، دفع إلى رسم حدود لمنطقة فاصلة، ومراقبة التفاعلات داخلها، واستلهام ايجابيات هذا التداخل والتمازج، من خلال تثمين الإمكانات الثقافية، واستغلال القدرات الاقتصادية. في ظلِّ تفاقم لظاهرة الندرة، وتدهور للنظام البيئي الذي كان سببا في الدعوة إلى اقتصاد لونه بنفسجي، مفعم بالخيال ومحفزٌّ على الابداع.

على مدى عقود خَلَتْ؛(Jacinthe, 2012, p. 02) كانت العلاقة بين الاقتصاد والثقافة تُقَيَّم على أساس مساهمة الفنانين والأعمال الثقافية في التنمية الاقتصادية، وهو ما اصطلح عليه باقتصاد الثقافة. وقد تناول بعض الاقتصاديين على غرار آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ما يناركينز؛ مجالات المساهمة للثقافة والفنون، وأهميتها في ثراء المجتمعات. إلاَّ أن كتاب " William J. Baumol" عام 1966؛ اعتبر نقطة انطلاق لحقل التحليل الاقتصادي للثقافة.

إن التطور التكنولوجي والعولمة التي شهدها المجتمع الدولي مع نهاية القرن العشرين؛ ساهما في تطوير الصناعات الثقافية كطباعة الكتب والمجلات، والإنتاج الفني والسينمائي، وزيادة المداخيل منها وارتفاعها. ودفع بعض الحكومات إلى تأييد المؤسسات والشركات التي تنشط في الميدان الثقافي؛ من خلال صناعة السياسات العامة، وإصدار تشريعات تنظيمية على غرار قانون حق الملكية الفكرية، ودَّعْمِها بالتفضيلات والمزايا الضريبية.

إن تأثير الثقافة على الاقتصاد غدا اليوم بارزًا في العديد من القطاعات؛ وأركان الاستراتيجيات الانتاج فيها. حيث تلجأ العديد(Borg, 2005, pp. 27-28) من شركات التصنيع والخدمات إلى توظيف المبدعين من المصمِّمِين، وخبراء الإعلانات والمختصون في الاشهار وحتى "فنانوا المنازل" ''House Artists''والمديرون الثقافيون، كجزء من نشاطاتهم في إطار مصلحة العلاقات العامة الخاصة بالشركة. وبالتالي ضرورة التميّيز بين الصناعات الثقافية، وسلسلة الإنتاج الصناعي الرأسمالي، وتأثيرات الثقافة على ذلك. وتشير دراسة دِي ماريا "Di Maria" عام 2004؛ أن الثقافة كانت سببًا بطريقة مباشرة وغير مباشرة في ظهور 6.250 وظيفة في مدينة البندقية "Venice" الايطالية. وضخَّت أكثر من مليار أورو في اقتصاد المدينة، ساعدها في ذلك الرصيد التاريخي والثقافي المعبأ بالأحداث والمحطَّات، وجلبه للزوار والسياح. ما دفع بالسلطات المحلية؛ الاستثمار أكثر في القطاع الثقافي، حتى يغدو أكثر جاهزية وجاذبية للمال والزائرين على حدٍّ سواء.

إن استخدام المكونات المحلية؛ (L'économie mauve : Un objectif, une opportunité, 2013, p. 11) يبرز العلاقة المحتملة بين الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد البنفسجي. ويظهر ذلك من خلال زيادة المنتجات الزراعية الإقليمية؛ مع الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتشجيع المواد المحلية التقليدية، ومسارات التكامل بين الهندسة والبيئة. ومن بين الشركات التي تم استجوابها؛ ذكرت كل من مجموعة فلو وكارفور"Flo and Carrefour" أهمية المنتجات المحلية في الرفع من علامات الجودة، وقيمة منتجاتها.

البعد الثقافي في البناء الاقتصادي، وأثره على التماسك الاجتماعي.

إن موقع المكونات الثقافية في التوجهات العالمية، آخذة في الارتفاع. فالاقتصاد البنفسجي؛ (The Purple Economy: an Objective, an Opportunity, 2013, p. 02) يعكس التأثيرات الثقافية على الاقتصاد، عبر تكييفه مع التنوع البشري في ظِّل العولمة؛ ارتباطا بالأبعاد الثقافية عند منح القيمة للسلع والخدمات.

إن التركيز على البعد الثقافي في البناء الاقتصادي؛ يساهم في تقوية المهن المتوفرة، أو المهن التي تحتاج إلى التكيف مع المعطيات المستقبلية.(The Purple Economy: an Objective, an Opportunity, 2013, p. 14) ويمثل تحديًا رئيسيًا لسياسات التدريب، التي تتطلب مواءمة البرامج التعليمية مع احتياجات السوق الجديدة. كما ترتبط العديد من المهن الموجودة، ارتباطا مباشرًا بالبيئة الثقافية. إنها وظائف بنفسجية؛ يمكنها المساهمة في ظهور اقتصاد ثقافي؛ مثل وظائف المعلمين وأساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية، والقائمين على البحث ومخطِّطِي المدن، والمهن السياحية. لتزامن نشاطهم مع التحولات الثقافية، ومحاولة فهم أبعادها وتتبع مساراتها. إلى جانب حثِّ المطورين ومخطِّطِي المدن؛ أخذ تطلعات المجموعات البشرية، واحترام عاداتها وتقاليدها، وإعادة تفسيرها بطريقة حديثة. وحتمية احترام المهن السياحية للثقافات المحلية في الهندسة المعمارية، والخصوصيات المرتبطة بها، ومهن أخرى تساهم في تعزيز الاقتصاد البنفسجي.

إن مؤشر الحياة الأفضل"The Better Life Index"؛ الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استنادًا إلى المعايير المرتبطة بالرفاه، تضمَّن إحدى عشر موضوعًا رئيسيًا وهي: (L'économie mauve : Un objectif, une opportunité, 2013, p. 12)

- السكن، الدخل، الوظيفة، المجتمع، التعليم، البيئة، المشاركة المدنية، الصحة، الرضا عن الحياة، الأمن، التوازن بين العمل والحياة. العديد من هذه المواضيع مُطْعَمٌ بالأبعاد الثقافية؛ التي لا يمكن اهمال دورها في التأسيس لرفاهية الحياة المنشودة من قبل الجميع.

تُقَيَّمُ علاقة الثقافة بالاقتصاد من خلال قياس درجة مساهمتها في التنمية الاقتصادية؛ وهو ما اصطلح عليه باقتصاد الثقافة "l'économie de la culture".(Jacinthe, 2012, p. 02)واستُخْدِم هذا الفرع من التحليل الاقتصادي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسلع والخدمات الثقافية. ويخضع الإنفاق العام على الثقافة لمراجعات دورية؛ أظهرت العديد من الدراسات؛ أن الاستثمار في الثقافة، مربح وينتج عنه عائدات ضخمة. وتقاس المساهمة الاقتصادية للقطاع الثقافي من حيث العمالة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي"PIB" لبلد أو مقاطعة أو مدينة ما.

لقد أكَّدت دراسات أجرتها هيئة الإحصاء الكندية، ومجلس المؤتمرات، ووزارة الثقافة والاتصالات على دور الثقافة ومساهمتها في البناء الاقتصادي في مقاطعة كيبيك، بكندا. فعلى سبيل المثال؛ قدَّرت هيئة الإحصاء الكندية مساهمة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي لكندا في عام 2004، بـ 40 مليار دولار، وتوفير 600.000 وظيفة مباشرة. سنوات بعد ذلك؛ أشار تقرير مؤتمر " Board" عام 2008 بالتنسيق مع الحكومة الفدرالية؛ أنه تولَّد عن القطاع الثقافي الكندي 84.6 مليار دولار من الفوائد المباشرة وغير المباشرة، من إجمالي الإيرادات للناتج المحلي الخام. وأشارت التقديرات إلى أن أكثر من مليون وظيفة عام 2007؛ %أي ما مقداره 7.4 استوعبها قطاع الفنون والثقافة. كما نشرت العديد من المنظمات الثقافية والفنية؛ دراسات أوضحت فيها الفوائد الاقتصادية لأنشطتها. وأصدر مجلس الفنون في إنجلترا عام 2012 دليلًا للمنظمات الثقافية؛ حدَّد فيها الطرق المختلفة التي تم تطويرها بهدف قياس التأثير لقد كان لعمل الباحثين، وطرق تطوير قياس الفوائد الاقتصادية للفنون والثقافة؛ دور فعال في إبراز أهمية هذا القطاع، .الاقتصادي للثقافة كما مهَّد اقتصاد الثقافة الطريق نحو الاقتصاد البنفسجي.

إن جدوى القطاع الثقافي؛(Jacinthe, 2012, p. 03) لم يقتصر على الثقل الاقتصادي فقط؛ بل تجاوزه إلى تأثيرات اجتماعية بارزة، يمكن معرفتها من خلال تقييم نتائجها على التماسك الاجتماعي وبناء الهوية. كما أن العولمة أفرزت مخاطر توحيد الثقافة، جاء الاقتصاد البنفسجيليجعل الاقتصاد وسيلة للتنوع الثقافي؛ وليس سجنًا يرسم حدودًا للعولمة الثقافية، ويقيد من مجالات التحرك فيها.

إن التدريب المستمِّر في مختلف التخصُّصات، ولا سيما العلوم الإنسانية والاجتماعية، يجعل من الممكن التوقع المستقبلي وتوجيه المسارات للتطورات الثقافية، وتنظيم الآثار العملية المترتبة عليها، خاصَّة في ظِّل التوجه العالمي نحو التشابك والشمولية. كما أثبتت الوقائع أهمية تكامل كافة التخصُّصات، وجدلية العلاقة بين مختلف الحقول المعرفية وإيجابية التفاعل فيما بينها.

3-التثاقف العمودي والأفقي، وتجديد الأدوات المفاهيمية.

إن المقصود بالتثاقف؛ هو الأخذ والعطاء الثقافي والمعرفي والعلمي بين المجموعات البشرية والحضارات المختلفة، للقيَّم والتقاليد والعادات، الابداع والابتكارات في مختلف الميادين والمجالات. سواء عن طريق الاعجاب والرضا، أو الجبر والاكراه، يروم تنميطَ وطمسَ المقومات الثقافية والحضارية للآخر. فالتثاقف هو مسار كوني وحتمي؛ ووضعية طبيعية لتطور الثقافات. يمثل خطوط تماس للتواصل الثقافي بين الحضارات الحيَّة؛ ويبرز مجالات التقاطع والتداخل بينها.

يخضع التثاقف لتفاعلات ثقافية على المستوى العمودي والأفقي؛ يمكننا التفصيل فيها على الشكل التالي:

(The Purple Economy: an Objective, an Opportunity, 2013, pp. 6-7)

أ-التثاقف الأفقي:"Horizontal Culturalization"مع بروز العولمة اعتقد الجميع بأنها ستأسس لثقافة استهلاكية عالمية موحدة؛ وصنع مستهلك عالمي مشترك في السلوكيات، فاقدٌ لمحلية الخصوصيات الثقافية. لكن الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الدول المتقدمة؛ وكذا الاقتصادات الناشئة؛ طرحت تساؤلات مُلحَّة حول ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات، والبحث عن أدوات مفاهيمية ومقاربات جديدة. لأن هذا التطور ليس اقتصاديًا فحسب، بل شمل الحقل الثقافي أيضًا. فالنظام العالمي الجديد، يتناغم وتنوع الثقافات. وقد تفطَّنت العديد من المؤسسات لهذا التغير؛ وبدأت في التحضير للمشهد الجديد. فعمدوا إلى تنظيم نشاطاتهم وفق المناطق الجغرافية، بدلاً من التوجه الاقتصادي أو خط الأعمال، المُنْتَهَج قصد التكيُّف مع العادات والثقافات المحلية التي تتطلب استثمارًا فكريًا مستدامًا، استباقيًا، وعالي المستوى، لقياس مدى التناغم مع هذه الثورة الثقافية. فمؤسسة كَرِيفُور "Carrefour" أخذت بعين الاعتبار الثقافة الصينية؛ وأضافت أقسام الأطعمة الطازجة، وما تبع ذلك من تكيِّيف للمتاجر. هذا التكيِّيف؛ صاحبه جهد كبير من الشركة الفرنسية؛ كان من ثماره فهم لتوجهات الرأي العام الصيني، وإطار أفضل لفقه مجالات التحرك السياسي، وخيوط القوة ومكامن الضعف في البعد الثقافي للعقلية الصينية.

" على توزيع مراكز البحث والتطوير التابعة لها بين فرنسا Essilor Internationalتأسيسًا على هذه المعطيات؛ عمدت " والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة واليابان، بغية دمج مجموعة من أنماط الاستهلاك، وفق ميزة ثقافية ومادية موحدة. وتُعَدُّ شركة " أبرز مثال على التثقيف الأفقي، فغالبية مبيعاتها Vivendi"؛ وهي إحدى الشركات التابعة لـ"Universal Music Group" أي 60٪ تحقَّقت بفضل موهبة الفنانين المحليين؛ لمساهمتهم في رسم الإطار العام لهذا التحرك، اعتمادًا على المحدِّدات والمعايير الثقافية.

إن ظهور عالم متعدد الثقافات؛ جعل من التنوع الثقافي محور همِّ الشركات في رسم استراتيجياتها. كما أن الأبعاد الثقافية للمواقع الجغرافية؛ كانت مركزًا للتنويع العالمي في الإمداد بالسلع والخدمات، إلى جانب الجودة في الإنتاج وعلاقتها بالرصيد الثقافي وأبعاده الحضارية، كالصناعات الألمانية واليابانية المشهود لها بالجودة والاتقان، عكس ما طبع النموذج الصناعي الصيني من مثالب لا يستطيع اخفاءها.

ب-التثاقف العمودي، وإعادة التوازن بين الاقتصاد والمجتمع:"Vertical Culturalization" توازيًا مع الثقافة الجغرافية، فإن الطلب على المنتجات ذات الجودة العالية في تزايد مضطرد، (The Purple Economy: an Objective, an Opportunity, 2013, p. 08) خاصة في الدول المتطورة. لكن الاكراهات البيئية حتَّمت التفكير في مقاربات جديدة؛ في ظلِّ نداءات التشكيك في أن اقتصاد السوق هو غاية في حدِّ ذاته، بدلاً من كونه يجيب على حاجيات الإنسان المادية منها والرمزية. كما أن المساحة الجديدة للمستهلك التي أتاحها التطور التكنلوجي؛ ساهمت في استغلال الخصائص الثقافية لإثراء جودة السلع والخدمات، من خلال مراكز التسوق الكبرى. وأيضا في مجال الهندسة والمعمار، حيث كانت البنايات تشوه المنظر العام للمدينة، فغدا بعض المستثمرين الآن يجندون خدمات كبار المهندسين المعماريين للاستفادة من ابداعاتهم، كما زاد نشاط الشركات العقارية في هذا المجال.

إن التركيز على الثقافة؛ سيساعد على استعادة التوازن بين الاقتصاد والمجتمع، باستخدام مقاربة موحدة للتوفيق بين تطلعات الثروة، ومبدأ الاعتدال في الاستهلاك. كما أن الاتجاه نحو الثقافة الجغرافية وما ينتج عنها، وتقاطع العنصر الثقافي مع نمو السلع والخدمات، هي دعوة لإعادة النظر في جدلية العلاقة بين الاقتصاد والثقافة.

4–البصمة الثقافية، ومبدأ التنوع الثقافي.

أ–البصمة الثقافية"Cultural Footprint": يرى المدافعون عن الاقتصاد البنفسجي؛(Jacinthe, 2012, p. 01) أن الثقافة هي مفتاحٌ للتنمية الاقتصادية؛ اعتمادًا على مبادئ الاستدامة. كما يجمع هذا النوع من الاقتصاد بين اختيار اللون؛ وحساب البصمة الثقافية. ويجعل من البعد الثقافي قيمة مضافة؛ ورهان حقيقي للتنمية المستدامة.

إن ديناميكية العلاقة بين الثقافة والاقتصاد؛ (L'économie mauve : Un objectif, une opportunité, 2013, p. 10) تجعل الثقافة مجالاً للفرص والمسؤوليات، ولها دورها في إنجاح الاقتصاد المستدام. فالاقتصاد البنفسجي؛ تطبعه البصمة الثقافية "Cultural Footprint"، وينضوي تحت الاقتصاد المستدام"Economy Sustainable " الذي يشمل الاقتصاد الاجتماعي ببصمته الاجتماعية"Social Footprint"، والاقتصاد الأخضر وبصمته الأيكولوجية " Ecological Footprint".

- **ماهي البصمة الثقافية؟**(L'économie mauve : Un objectif, une opportunité, 2013, p. 10) تندرج النشاطات البشرية بمختلف أنواعها ضمن ضوابط ثقافية تؤطر مساراتها، وينتج عنها مخرجات لها بصمات ثقافية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. فتغدو الثقافة بيئة يعتمد عليها الوكلاء الاقتصاديون، ويتركون وراءهم بصمات ثقافية لها تأثيرات جلية؛ تضم كل العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية؛ وما نتج عن أعمال الوكلاء ونشاطاتهم؛ في بيئة ثقافية معينة.
- **فالبصمة الثقافية:**(Jacinthe, 2012, p. 02) هي نِتاج لمساهمة المؤسسات والجماعات المحلية والمنظمات والإدارات العمومية وسلوكياتها على المستوى الثقافي؛ ومجهوداتها للحفاظ على البصمة الثقافية وإثراء التنوع الثقافي، وتشجيع التوجه نحو الاقتصاد البنفسجي.

تخضع البصمة الثقافية لمختلف القطاعات والمؤسسات للتقيّيم.(Jacinthe, 2012, p. 07) كلما كان تنقيطها مرتفعًا؛ تُرْجِمَ ذلك بقدرة المؤسسة على التكيُّف مع التنوع الثقافي داخل المجتمع الدولي المعولم، وتشجيعها للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية. فبالنسبة للإدارة العامة؛ تُتَرْجَمُ البصمة الثقافية من خلال صناعة سياسات ثقافية ضمن برامج التنمية المستدامة؛ تجاوبًا مع خصائص البيئة الثقافية المحلية ومحدِّداتها، كما يمكنها أن تكون مؤشرًا يترجم مدى التحول نحو الاقتصاد البنفسجي.

ب–مبدأ التنوع الثقافي:(L'économie mauve : Un objectif, une opportunité, 2013, p. 10)إن البصمة الثقافية للنشاط الاقتصادي؛ تثري التنوع الثقافي، وتعتبر قيمة مضافة. كما أنها تعمل على توحيد الجهود لتجسيد أهداف مشتركة، وتطوير قدراتها التنموية الاقتصادية والثقافية. هذا التنوع الثقافي؛ يمثل ضمانًا لوجود تدفق من التبادلات الإبداعية ذات المنفعة المتبادلة، ويسمح للوكلاء بتعزيز ممارساتهم وأصولهم الثقافية دون ازدواجية، وقد تكون تأسيسًا لمنظومة أخلاقية جديدة. ولا يمكن النظر للتنوع الثقافي بمثابة تجاوز للهويات المجزأة، بل مجالاً للتفاعل والتبادل للمنافع والخبرات، وعنصرًا يُوَلِدُ الابتكار والتَكَيُّفَ والنمو المتوازن.

إن التفاعل بين البيئة المحلية والبيئة العالمية؛ (L'économie mauve : Un objectif, une opportunité, 2013, p. 11) يتم عبر المنتجات الخاصة بمنطقة معينة، وتجاوزها للإقليم. فالأنشطة ذات التأثير المحلي؛ يتمخض عنها عوامل خارجية

إيجابية، حيث تستخدم الموارد التي تم استخراجها أو المنتجات التي تمَّت زراعتها أو معالجتها محلياً، لتتجاوز إطارها الإقليمي نحو المجال العالمي، واسهاماتها في إثراء التنوع الثقافي للمنطقة المعنية، من خلال التواصل والتفاعل. أما الأنشطة ذات التأثير الأوسع نطاقاً؛ فيتولد عنها أيضًا تأثيرات خارجية إيجابية. حيث يساهم هذا التنوع الثقافي، في تشجيع التبادلات والقدوم على طلب هذا التباين المفقود. ولمعرفة الفواعل التي لها آثار إيجابية أو سلبية على البصمة الثقافية يجب تحليل مسارات الإنتاج والاستهلاك بعمق.

ثالثًا: الاقتصاد البنفسجي؛ أركان لرؤى جديدة.

يمكننا حصر هذه الركائز في الأركان الأربعة التالية: (İlkkaracan, the Purple Economy Complimenting the Green: Towards Sustainable Economies, Caring Societies, 2016, pp. 8-9)

1- بنية تحتية قوية للرعاية الاجتماعية.

إن الأسر هي نواة المجتمع؛ وأضلع قوته.(Kendall, 2011, p. 166) فهي تصنع الأفراد، وترسم مجال تحركاتهم. تعلمهم القيَّم، وتغرس فيهم الثقة، وتقدم لهم المادة الخام لبناء شخصيتهم. إن قدرة الآباء على تحمل أعباء الأسر وتجاوز اكراهات مطالبها؛ متغير مستقل في توازن المجتمعات واستقرارها؛ من خلال تجاوز الفقر واللامساواة الاجتماعية، وتحسين شروط الحياة والرفاه. فتنعكس على سلوكيات الأطفال في المدارس، وطرق تعاملهم مع المعرفة والاكتساب. فالأسر؛ تقدم الحنان والتوازن النفسي للمجتمعات، ما يؤهلها لأن تكون الحجر الأساس في قلب أي استراتيجية مستقبلية للبناء.

هذه المعطيات هي محدِّدات لبناء بنية تحتية شاملة للرعاية؛ (İlkkaracan, the Purple Economy Complimenting the Green: Towards Sustainable Economies, Caring Societies, 2016, pp. 8-9) وتعني أن جميع الأسر لديها فرص متساوية في الحصول على خدمات رعاية جيدة؛ بشكل مستقل عن قدرتهم على الدفع. وتستلزم تقديم خدمات الرعاية للجميع، عبر مؤسسات عامة أو خاصة، مثل المستشفيات ومراكز رعاية الأطفال ودور الحضانة، ومراكز الرعاية المدرسية، ومراكز للمسنين والمعوقين. كما يمكن تقديم الرعاية الاجتماعية لأفراد الأسر؛ عن طريق قيامهم بالخدمات المنزلية لأهاليهم، بعد تكوينهم مقابل أَجرٍ يتقاضونه. هذه السياسات؛ تتطلب استثمار في قطاعات خدمات الرعاية الاجتماعية، مع استلزام ترتيب الأولويات في الإنفاق المالي، والعمل على توفير الخدمات العامة للمحتاجين.

هذه الاستراتيجية؛ تؤسس للتساوي في الاختيار الوظيفي، وتُحسِّن من رأس المال البشري، وتزيل الفروق بين الأطفال حسب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، عبر الاستثمار في برامج التنمية والتعليم، فتكون آثارها غير المباشرة إيجابية على النمو والإنتاجية. وأن الرعاية الاجتماعية، تخفف من حدَّة الأزمات الاقتصادية، وتساعد على تجاوزها من خلال الوظائف البنفسجية.

سلسلة من الدراسات الحديثة؛(İpek İlkkaracan, 2016, p. 11) قيَّمت التأثير الكلي والجزئي للاستثمارات العامة في قطاعات الرعاية الاجتماعية، منها رعاية الأطفال بجنوب إفريقيا، والرعاية النهارية للمسنين بالولايات المتحدة، ورعاية الأطفال والتعليم قبل المدرسي بتركيا. خَلُصَتْ كلها؛ إلى أن الإنفاق على البنية التحتية للرعاية الاجتماعية، يساوي ضعف القدرة على توليد العمالة عبر الإنفاق المماثل على البنية التحتية المادية، بما فيها البنية التحتية الخضراء. وتعتبر تجربة كوريا الجنوبية لمواجهة الأزمة الاقتصادية في آسيا عام 1997؛ مثالاً لفوائد الاستثمار في الرعاية الاجتماعية. حيث عمدت الحكومة إلى دعم الاستثمار في قطاع خدمات الرعاية

الاجتماعية، واعتباره "محرك النمو الجديد" للاقتصاد. ورأت أن الأزمة الديمغرافية هي امتداد لأزمة الرعاية. وقدَّمت استراتيجية للاستثمار الاجتماعي، وخلق فرص متساوية للإدماج.

2-تنظيم السوق؛ بهدف تجسيد التوازن بين العمل والحياة، ومقاربة السياسات التحفيزية المنصفة حيال الجنسين.

ينشد الاقتصاد البنفسجي رؤية تكرس للمساواة بين الجنسين؛ (İlkkaracan, Purple Economy A Strategy for Women's Equal Economic Participation towards Sustainable Cities, 2018, p. 01) قصد تجسيد الاقتصاد المستدام اجتماعيًا. ويَفْتَرِضُ أن السبب الجوهري لغياب المشاركة الاقتصادية للمرأة؛ هو التمايز في فرص العمل التضامني بين الجنسين. ما يستلزم توفير الخدمات للفئات التي تحتاج الرعاية دون تمييز، كالأطفال والمسنين والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة والبالغين المتقاعدين.

إن تنظيم سوق العمل؛ (İlkkaracan, the Purple Economy Complimenting the Green: Towards Sustainable Economies, Caring Societies, 2016, p. 11) وفتح الفرص في التوظيف بالتساوي بين الجنسين؛ يعتبر مكونًا مهمًا في البنية التحتية، ومكملاً لخدمات الرعاية الاجتماعية. ويعتمد هذا الركن على أربعة مكونات فرعية:

- الحقوق القانونية لرعاية الأطفال المدفوعة وغير المدفوعة الأجر، مع الاستحقاقات والحوافز المتساوية لكل من الرجل والمرأة.
- تنظيم ساعات العمل، وتوفير الوظائف اللائقة.
- الحق في أوقات عمل مرنة؛ للتمكين من تلبية احتياجات الرعاية المنزلية.
- القضاء على التمييز في سوق العمل؛ والأجر المتساوي دون اعتبارات اثنية دينية أو عرقية.

هذه السياسات التنظيمية لسوق العمل؛ (İlkkaracan, the Purple Economy Complimenting the Green: Towards Sustainable Economies, Caring Societies, 2016, p. 12) تروم إعادة تشكيل بنية الأسرة وتحويلها من الاعتماد على مُعِيلٍ واحد يتمثل في الرجل، أو نموذج ربة منزل بدوام كامل، أو نموذج عامل واحد نحو نموذج مزدوج، قصد إعالة الأسرة والقيام بالرعاية المنزلية، إلى مقاربة جديدة. فإجازة الأمومة؛ هي معيار ثابت في معظم البلدان. أما إجازة الأبوة؛ فهي محدودة للغاية؛ بل غير موجودة في الكثير من الحالات، ولازالت تشكل تحدِّيًا كبيرًا. إلاَّ أن التجربة السويدية؛ أظهرت أن إجازة **الوَالِدِيَة** غير قابلة للتحويل والمدفوعة الأجر بالكامل، يمكنها أن تكون استراتيجية فعالة، وتتيح إحراز تقدم كبير في التوزيع الأكثر إنصافًا للعمل غير المأجور بين الرجل والمرأة. كما يمكن تنفيذ إجازة رعاية الطفل الإلزامية للآباء، والتي قد تحل محل الخدمة العسكرية الإلزامية، التي لا تزال قائمة في العديد من البلدان.

تؤكد الاحصاءات العالمية على وجود خلل في أعمال الرعاية؛ ما يكرس سلوكيات التفاوت والتمايز. فحسب تقرير التنمية البشرية "UNDP" لعام 2015؛ (İlkkaracan, the Purple Economy Complimenting the Green: Towards Sustainable Economies, Caring Societies, 2016, p. 08) أن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، شكَّلت ما يقارب من نصف وقت العمل الإنتاجي. وأن 41% من إجمالي وقت العمل على الصعيد العالمي؛ غير مدفوع للأجر. إلى جانب سمة عالمية أخرى؛ تتمثل في التوزيع غير المتساوي للعمل التضامني بين الجنسين. 76 في المائة من وقت العمل غير المدفوع

الأجر تقوم به المرأة، مقابل 43 في المائة من العمل المدفوع الأجر. وإذا جمعنا بين العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر، النساء يعملن أكثر من الرجال، حيث يَقُمْنَ بـ 52 في المائة من مجموع ساعات العمل.

إلى جانب إجازات الرعاية والخدمات، يعد وقت العمل الأسبوعي بُعدًا مهمًا في تحسين بيئة التوازن بين العمل والحياة. حيث تشير الدراسات المقارنة داخل البلاد نفسها؛ إلى التباينات في ساعات العمل القانونية داخل سوق العمل بين الشمال والجنوب. حيث تعتبر مصدرًا لاختلال التوازن بين العمل والحياة حسب الطبيعة والجغرافيا، وضرورة انتهاج سياسات عمل مرنة حسب البيئة المتواجد فيها. كما أكدّت دراسات للحالة الهولندية؛ على مخاطر التركيز في الدوام الجزئي للنساء فقط، كوسيلة للتوفيق بين مسؤوليات العمل، والرعاية المدفوعة الأجر. حيث تساهم في الفصل بين الجنسين من الناحية المهنية، وتعمق الفجوة رأسيًا على مستوى الأجور. فتنظيم سوق العمل؛ يزيل فجوة الأجور بين الجنسين، ويعتبر وسيلة مهمة لتجسيد المساواة في الحوافز المقدمة للرجال والنساء أثناء قيامهم لأعمال مأجورة، أو بدون أجر.

إن غياب التأمين الاجتماعي خطر كبير على استقرار المجتمعات؛(Reeves, 2011, p. 145) فهو شبح يطارد العمال مدى حياتهم، ويزرع اللاأمن في نظرتهم للمستقبل المنظور. هنا يغدو دور الدولة محوريًا في صناعة الثقة لدى المُؤَمَنِّين؛ واستشرافهم لغد أفضل، واتخاذهم قرارات تلائم حياةً يريدونها. ويتم ذلك من خلال مقاربة لسياسة اجتماعية تروم العدالة في الفرص وتوزيع القيم؛ التي تصنع الرفاه وتضمن العدالة الاجتماعية للجميع. وهو نفس ما أكدَّ عليه تقرير "Beveridge"؛ في كيفية بناء دولة الرفاه، وتجسيد تطلعاتها.

3-بنية تحتية سليمة بيئيًا، قوية ماديًا واجتماعيًا لتلبية مطالب المجتمع الريفي ورعايته.

يتم ذلك عبر انتهاج سياسات تلبي الحاجيات الخاصة للمجتمعات الريفية؛ (İlkkaracan, the Purple Economy Complimenting the Green: Towards Sustainable Economies, Caring Societies, 2016, p. 11) وتنطوي على أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على مجموعة أكبر من الأنشطة الإنتاجية (يقوم بأغلبها العنصر النسوي) التي تتطلب توافر الموارد الطبيعية. ففي افريقيا وآسيا؛ هناك العديد من العائلات تعيش على اقتصاد الكفاف الريفي القائم على الزراعة. تقوم فيه النساء بدور العاملات دون الحصول على مقابل من الأجر، مع اختلاف يميزه الانتماء الطبقي والوضع الاجتماعي. فجمعهم للحطب، وحملهم للمياه، وتحضيرهم لوجبات الغذاء والعشاء، هي جزء من الأعمال الشاقَّة التي تتشكل منها الرعاية. وتُظهر الاحصاءات؛ أن النساء في الأسر الفقيرة بالهند، يقضين ما متوسطه 19 ساعة أسبوعيًا في زراعة المحاصيل والمياه وجمع الحطب وتقديم العلف، بينما لا تزال النساء في الأسر غير الفقيرة يقضين 13.5 ساعة أسبوعيًا في مثل هذه المهام.

تظهر البيانات المتاحة من جميع أنحاء العالم؛ (İlkkaracan, Purple Economy A Strategy for Women's Equal Economic Participation towards Sustainable Cities, 2018, p. 02) أن تركيا لديها أعلى فجوة بين الجنسين في العمل غير مدفوع الأجر. فوقت العمل المنزلي غير المدفوع الأجر للمرأة؛ يبلغ خمسة أضعاف الوقت المخصَّص للرجال بمعدل 30 ساعة من العمل أسبوعيًا للنساء، مقابل 6 ساعات فقط للرجال. بينما يبلغ متوسط الفجوة بين الجنسين في منظمة التعاون والتنمية 2.2 مرة؛ أي بمعدل 24 ساعة من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر في الأسبوع للنساء، مقابل 11 ساعة للرجال.

النساء العاملات في تركيا لديهن أعلى إجمالي ساعات عمل غير مدفوعة الأجر. حيث يعملن 28٪ من الساعات أكثر من ربات البيوت المتفرغات بدوام كامل؛ و10٪ ساعات أكثر من الرجال العاملين. ويتمتعن بأقل قدر من وقت الفراغ؛ أي بنسبة 39 ٪ أقل من ربات البيوت، و77 ٪ من الرجال العاملين.

إلاَّ أن الوضع في الدول العربية؛ لا يبدو في أحسن حال، بل هو أكثر سلبية منه في تركيا. فغياب المعطيات، وعدم توافر الإحصاءات، لا يجعلنا ننكر الوضع المزري الذي تعيشه المرأة، والفجوة الشاسعة بين الجنسين، وكذا المعطى الثقافي في صناعة الموقف المجتمعي من هذه الظواهر.

إن انعدام بنية تحتية مادية قوية؛(İpek İlkkaracan, 2016, p. 13) يجعل أعباء الرعاية أكثر ثقلاً عند مواجهة الصدمات الخارجية، كالتدهور في الظروف البيئية، نضوب موارد المياه أو إزالة الغابات أو الصدمات الصحية. وبناء بنية تحتية فعالة للرعاية في هذه المجتمعات؛ يحتاج إلى أكثر من توفير خدمات الرعاية العامة، بل يدعو إلى استثمارات واسعة في شبكات الري والطاقة المحلية والنقل الريفي. استثمارات في البنية التحتية الريفية، والقطاعات الخضراء العامة والخاصة في القطاع الزراعي، وبرامج نقل التكنولوجيا الخضراء، التي تعتمد على المعرفة المحلية للمرأة بالنظم الإيكولوجية، والإعانات الزراعية الموجهة للنساء، وبرامج التوظيف التي تستهدف النساء المعدمات في القطاعات الخضراء مثل الزراعة العضوية، وبرامج تضمن مناصب شغل ترتادها النساء.

4–تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي للحفاظ على الطبيعة، والتركيز على التغذية كهدف أساسي.

تمكين الاقتصاد الكلي يساعد على تجسيد الأركان السابقة؛ وبالتالي ضرورة إعادة النظر في التحيزات التقليدية لسياسة الاقتصاد الكلي، مثل التي أشار لها كل من "Çağatay and Elson"(İpek İlkkaracan, 2016, p. 14) والمتمثلة فيالتحيز الانكماشي في النسيج الاقتصادي؛ الناتج على التركيز في حلِّ مشكلة التضخم والسيطرة عليها بدلا لتوجه نحو خلق فرص العمل. إلى جانب الانحياز المجحف للعنصر الذكوري، على حساب المرأة وهضم العديد من حقوقها.

إن الاقتصاد البنفسجي؛ (İlkkaracan, Purple Economy A Strategy for Women's Equal Economic Participation towards Sustainable Cities, 2018, p. 03) يقدم نموذجًا اقتصاديًا قائمًا على ثلاثة أعمدة؛ تتيح الحدَّ من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر للمرأة، وبالتالي تكافؤ الفرص في مشاركتها في مجال السوق على أساس الشروط والحوافز المتساوية للرجال والنساء، وتمكين الأسر من نشاط وظيفي متوازن، تشجيع إيجاد فرص عمل لائقة باعتبارها الهدف الرئيسي لسياسات نمو الاقتصاد الكلي.

5–من الاقتصاد الأخضر إلى الاقتصاد البنفسجي، مجالات للتقاطع.

يمكننا حصر مجالات التقاطع بينهما في الجدول التالي:(İpek İlkkaracan, 2016, p. 04)

الاقتصاد الأخضر	الاقتصاد البنفسجي
يرى أن إعادة التنظيم الاقتصادي تحتاج إلى حساب قيمة الطبيعة "the Value of Nature"	يدعو لحساب قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر " the Value of Unpaid Care Work "
يحتاج إلى إعادة تنظيم لعمليات الإنتاج والاستهلاك بوتيرة تُوائم الطاقات المُتَجَدِّدَة للموارد الطبيعية	يحتاج إلى إعادة تنظيم للإنتاج والاستهلاك ضمن نظام عادل ومستدام لتجسيد الرفاه
يعترف بأن رفاه الإنسان يتم من خلال النظم الإيكولوجية الصحية	يوسع مفهوم الرفاه للتأكيد أيضا على الدور الذي تلعبه الرعاية الجيدة ونوعيتها "Quality Care"
الرفاهية تعتمد بشدَّة على الموارد الطبيعية للأرض، وبالتالي يجب على النظام الاقتصادي احترام سلامة النظم الإيكولوجية	يدعو إلى ضرورة رعاية العمل واعتباره عنصر لا غنى عنه في رفاهية الإنسان
إعادة هيكلة النظام الاقتصادي يقوم على استيعاب التكاليف البيئية محليا	يتم استيعاب تكاليف الأعمال التضامنية والغير المدفوعة الأجر "Caring Labor" محليًا أيضًا
يروم القضاء على أوجه عدم المساواة بين الأجيال	القضاء على عدم المساواة بين الجنس، الطبقة، والانتماء الاثني
ترتيب الأولويات؛ الطبيعة المتغير المستقل والاهتمام بها ورعايتها	إعادة ترتيب الأولويات بوضع رعاية الانسان في مركز الاهتمام
في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، قدَّم حلولاً لمشكل البطالة عبر الوظائف الخضراء	اقترح اجابات للأزمة الاقتصادية والبطالة عبر الوظائف البنفسجية
خلاصة القول، أن كلتا الرؤيتين تؤكدان على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ لا يمكن ولا ينبغي أن يكون المقياس الوحيد أو الأولوية في الأداء الاقتصادي، بل الهدف هو تحقيق نمو المستدام والعادل	

الخاتمة

على الرغم من قطع العديد من الدول أشواطًا متقدمة في انتهاج سياسات تجسيد الاقتصاد الأخضر؛ إلاَّ أن الاكراهات المتباينة المصادر، ما زالت تتصدر المشهد الاقتصادي على المستوى العالمي. ولم تعد جلُّ المقاربات الراهنة؛ كفيلة بتقديم حلول وقراءات عقلانية، دفعت بضرورة التفكير في رؤى معرفية جديدة؛ على غرار المطالبة بضرورة الانتقال نحو الاقتصاد البنفسجي في ظِلِّ مجتمع دولي معولم، واضافاتها أهمية البعد الثقافي وخطورته في نفس الوقت.

إن الاكراهات البيئية؛ استدعت ضرورة تظافر الجهود بين الفواعل المختلفة لبناء استراتيجية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية، ومساهمة هذه الفواعل في إثراء التنوع الثقافي. كما أن رواد الاقتصاد البنفسجي؛ دافعوا على الثقافة ورأوا أنها لم تعد ترفًا علميًا، بل وجب النظر إليها كسلعة يمكن الاستثمار فيها؛ في إطار حقل اقتصاد الثقافة. وعليه؛ فإن النتائج التي يمكننا استخلاصها من وراء هذه الدراسة، يمكن حصرها في المحطَّات التالية:

- يطبع هذا النظام البصمة الثقافية؛ ويجعل من البعد الثقافي قيمةً مضافةً، تستدعي توظيفها كآلية للإبداع وخلق الثروة، فهي رهان حقيقي للتنمية المستدامة.
- أن التفاعل بين الثقافة والاقتصاد؛ هو جوهر هذا النموذج الاقتصادي المميَّز بلونه البنفسجي، والمرتكز على التثاقف العمودي والأفقي في غايات إنتاج السلع والخدمات، واستراتيجيات تصديرها.
- اعترافه بالمبادرات ذات الأبعاد الثقافية للمؤسسات والجماعات المحلية وتشجيعها، كونها مصدرًا للإلهام الإيجابي.
- يروم التأسيس لنظام اقتصادي يحترم الحدود الايكولوجية، لأن استدامة الموارد الطبيعية تفرض تنظيم استهلاكها وفق القدرات البيئية، والعمل على توفير الوظائف البنفسجية لتجسيد الاستدامة البيئية.
- ركَّز على جدوى الاستثمار في قطاع الرعاية الاجتماعية. وأثبتت الدراسات أن الانفاق على البنية التحتية للرعاية الاجتماعية؛ يساوي ضعف القدرة على توليد العمالة عبر الانفاق المماثل على البنية التحتية المادية، بما فيها البنية التحتية الخضراء.
- يعتبر هذا النموذج وسيلة لتخفيف حِدَّة الفقر، وخلق فرص عمل جديدة مرتبطة بالاقتصاد البنفسجي، مع توفير إطار اقتصادي مستدام؛ يروم القضاء على اللامساواة بين الجنس والطبقة والعرق، وفق مقاربات الرؤية النسوية.
- إنه نظامٌ مكملٌ للاقتصاد الأخضر؛ ويأمل أن يكون وسيلة أخرى لتسهيل هذا التحول النموذجي.

الاحالات والمراجع

(n.d.).

Borg, J. v. (2005). The Impacts of Culture on the Economic Development of Cities. (E. U. European Institute for Comparative Urban Research, Ed.) Rotterdam, Holand. Retrieved june 05, 2019

Economía púrpura. (2018, juilet 31). Retrieved Aout 08, 2019, from Wikipedia: https://es.wikipedia.org/wiki/Economía_púrpura

İlkkaracan, İ. (2016, March 16). the Purple Economy Complimenting the Green: Towards Sustainable Economies, Caring Societies. *Gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions*, p. 02. Retrieved

https://cssh.northeastern.edu/economics/event/the-purple-economy/

Ilkkaracan, I. (2018). *Four Things to Know about the Purple Economy.*Istanbul: Istanbul Technical University. Récupéré sur P.P.1-2. https://www.iwraw-ap.org/wp-content/uploads/2018/10/Four-Things-to-Know-about-the-Purple-Economy.pdf

İlkkaracan, İ. (2018, March). Purple Economy A Strategy for Women's Equal Economic Participation towards Sustainable Cities. In İ. T. Faculty of Management (Ed.). (p. 01). İstanbul: Faculty of Management, İstanbul Technical University.

İpek İlkkaracan. (2016, March 09). the Purple Economy Complimenting the Green: Towards Sustainable Economies, Caring Societies. *Gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions*, p. 02. Retrieved from https://cssh.northeastern.edu/economics/event/the-purple-economy/

Jacinthe, G. (2012). *L'économie mauve : Économie, Développement durable et diversité culturelle.*Rapport N:12, L'Université de l'administration publique , Québec, Canada.

Kendall, L. (2011). *Putting Families First: Universal Care from Cradle to Grave.*London, Great Britain: Bite back publishing Ltd.

(2013). *L'économie mauve : Un objectif, une opportunité.* PARIS: Premier groupe de travail interinstitutionnel sur l'économie mauve. 16 juin 2019

L'économie mauve, une nouvelle alliance entre culture et économie. (n.d.). *Le Monde*. Récupérédu https://www.lemonde.fr/idees/article/2011/05/19/l-economie-mauve-une-nouvelle-alliance-entre-culture-et economie_1524674_3232.html

L'économie mauve, une nouvelle alliance entre culture et économie. (2015). *Le Monde*. Récupéré du https://www.lemonde.fr/idees/article/2011/05/19/l-economie-mauve-une-nouvelle-alliance-entre-culture-et economie_1524674_3232.html

Pigeolet, F. (2016). Economie mauve. Consulté le 15 juillet2019, sur https://www.francoisepigeolet.be/fiscalite-economie-commerce/economie-emploi/economie-mauve/

Purple Economy. (Octuber 19, 2016). Retrieved july 10, 2019, from https://cssh.northeastern.edu/economics/event/the-purple-economy/

Purple Economy. (2016, Octuber 19). nternational Affairs Program, Department of Economics, College of Social Sciences and humanities, North Eastern University, Massachusetts, USA. Retrieved june 20, 2019, from https://cssh.northeastern.edu/economics/event/the-purple-economy/

Reeves, R. (2011). Securing Social Justice: Savings and Pensions for All. In J. W. Stephen Twigg, *The Purple Book A Progressive Future for Labour* (p. 145). London: Biteback Publishing Ltd.

(2013). *The Purple Economy: an Objective, an Opportunity.* First inter-institutional working group on the purple economy, Paris. Retrieved july 16, 2019, from http://www.diversum.net/fichiers/File/The%20purple%20economy,%20an%20objective,%20an%20opportunity.pdf